BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
Zowaa
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر باقيمتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
الطبعة السريانية ٥٠٠ نيفر
المقالات تعبر عن آراء كتابها

بهرا الضياء

أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

صدر العدد الأول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

Bahra No. 568 Mon. 10 Jan. 2011

العدد ٥٦٨ - الاثنين ١٠ كانون الثاني ٢٠١١ م - ٢٧٦٠ أ

قيادات الاحزاب الكلدانية السريانية الاشورية تجتمع في بغداد وتصدر بلاغا للرئاسات الثلاث يوناير كنا: لاستحداث محافظ سنسعى من خلال السياقات القانونية والدستورية لتحقيقها مع بقية مكونات سهل نينوى

بغداد - خاص

عقدت قيادات الاحزاب الكلدانية السريانية الاشورية في بغداد يوم السبت ٨ كانون الثاني ٢٠١١ م اجتماعا مشتركا لمناقشة القضايا المصيرية التي تهم شعبنا في الداخل والخارج، وقد تم خلال الاجتماع استعراض الاوضاع العامة في العراق وانعكاساتها على شعبنا المسيحي، وفي ختام الاجتماع اصدرت القيادات بلاغا هاما تضمن ما يلي:

١. نؤكد تمسك بخيوب فركوس حنا رئيس المجلس القومي الآشوري في الاتحاد الديمقراطي الآشوري، وأي قرارات يتخذها المجلس القومي المذكور لا تمثل الاتحاد الديمقراطي الآشوري ولا تلزمه بأي شيء.

٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري هو الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الآشوري في العراق وخارجه، وان جميع قراراته وتوجهاته السياسية والقومية والوطنية تصدر عن مؤسساته الشرعية وهيئاته القيادية المنتخبة من قبل شعبنا في المؤتمرات القومية العامة.

٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٢٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٣٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٤٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٥٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٦٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٧٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٨٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٦. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٧. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٨. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

٩٩. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠٠. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠١. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠٢. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠٣. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠٤. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار ٢٠١١ وفق قانون الانتخابات النافذ، وان اي تأجيل او تأخير لهذه الانتخابات يعتبر خرقا للدستور العراقي.

١٠٥. نؤكد على ان الاتحاد الديمقراطي الآشوري يعتبر ان الانتخابات البرلمانية القادمة يجب ان تجري في موعدها المحدد في ٧ آذار